متغيرات السياسة العراقية بعد ٢٠١٤ وانعكاساتها على العلاقات العراقية – الخليجية

م.د. هبة شهاب احمد

hiba.ahmed@uobasrah.edu.iq

جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى البحث عن مؤشرات التغيير النسبي الحاصل في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤ على مستوى العلاقات والمواقف الخارجية والذي كان بمثابة فرصة لتقوية العلاقات مع الدول اقليمياً ودولياً، وذلك من خلال اعتماد منهج جديد يقوم على اساس الانفتاح على الدول التي لها تأثير على السياسة العراقية وتحقيق الاستقلالية، من خلال دعم الجهود الدولية لمحاربة التنظيمات الارهابية كتنظيم " داعش" الارهابي وتحريرها من النفوذ الخارجي والعمل على اعادة التوازن في علاقات العراق الخارجية لاسيما مع الدول الخليجية خاصة بعد تراجع العلاقات مع الاخيرة، والتي بدأت بالعودة تدريجياً وتحديداً في ٢٠١٤ اذ شكل هذا العام النقطة المفصلية في توسيع العلاقات وذلك في ضوء زيادة الوجود الدبلوماسي الخليجي في العراق .

الكلمات المفتاحية: السياسة العراقية، متغيرات السياسة العراقية، تنظيم "داعش" الارهابي، العلاقات العراقية – الخليجية .

The changes in Iraqi politics after 2014 and their repercussions on Iraqi–Gulf relations

Dr. Hiba Shehab Ahmed

Center for Basra and Arabian gulf Studies – University of Basra

Abstract:

This study aims to search for indicators of the relative change taking place in Iraqi foreign policy after 2014 at the level of external relations and positions, which served as an opportunity to strengthen relations with countries regionally and internationally, by adopting a new approach based on openness to countries that have an influence on politics. Iraq and achieving independence, by supporting international

efforts to fight terrorist organizations such as the terrorist organization (ISIS), liberating them from external influence, and working to restore balance in Iraq's foreign relations, especially with the Gulf countries, especially after the decline in relations with the latter, which began to return gradually, specifically in 2014, as This year marked the turning point in expanding relations in light of the increased Gulf diplomatic presence in Iraq.

Key words: Iraqi politics, Iraqi policy variables, ISIS terrorist organization, Iraqi-Gulf relations.

المقدمة :

ان التغيير النسبي الحاصل في السياسة العراقية بعد ٢٠١٤على مستوى العلاقات والمواقف الخارجية ما هو الا محصلة ناتجة عن مجموعة من التحولات الكبيرة التي رافقتها لاسيما بعدعام ٢٠٠٣ فعلى الرغم من اقرار النظام البرلماني الديمقراطي الا ان السياسة العراقية قد عانت لاسيما على صعيد الممارسات والاداء السياسي الناتج عن تداعيات الاوضاع الخارجية على البيئة الداخلية، وعليه فقد استدعت الضرورة تغيير استراتيجية السياسة العراقية لمواجهة هذه المتغيرات والتي عدتها من التحديات التي يجب التغلب عليها رغم صعوبتها عن طريق تحديد مصالح الدولة الحيوية الامر الذي يستلزم بدوره تغييرها لطريقة رسم اهدافها وتحديد وسائل التنفيذ لهذه المصالح والابتعاد عن المواجهات المسلحة على الصعيد الاقليمي والدولي خاصة بعد ظهور تنظيم "داعش" الارهابي بعد العام ٢٠١٤ والذي كان ظهوره بمثابة فرصة لتقوية العلاقات مع الدول اقليمياً ودولياً عبر نافذة دعم الجهود الدولية في محاربة هذا التنظيم باعتماد منهج جديد يقوم على الانفتاح على الدول التي لها تأثير على السياسة العراقية وتحقيق الاستقلالية وتحريرها من النفوذ الخارجي فكانت الدول الخليجية في مقدمة هذه الدول وتحديداً في عام ٢٠١٤، اذ شكلت الاحداث الحاصلة النقطة المفصلية في سياق العلاقات العراقية الخليجية اذ شهدت العلاقات ما بين الطرفين انفتاحاً كبيراً من خلال دراستهم للاسباب التي تدفعهم لاعادة العلاقات وطبيعة ادراك كل طرف للاخر عن طريق تبادل الزيارات على اعلى المستويات في ضوء زيادة وجود الدبلوماسي الخليجي في العراق فضلا عن انعقاد مؤتمرات القمة واقامة العديد من الفعاليات الفنية والثقافية .... الخ

أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث في كونها تتناول موضوع حيوي ومؤثر على مستوى الساحة الدولية والاقليمية وبالخصوص الساحة الخليجية الا وهو موضوع تقييم السياسة العراقية في فترة يمر

فيها العراق وهو بأمس الحاجة لتصحيح مسارات تفاعله مع محيطه الاقليمي والدولي لاسيما بعد الاحداث التي شهدها العراق عقب سيطرة تنظيم" داعش" الارهابي عام ٢٠١٤ والذي انعكس بدوره على استقرار وامن العراق .

لذلك فأن اهمية البحث تتشكل في كونها تعالج مسألة تطور العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي لاسيما بعد التوجهات الجديدة للسياسة العراقية ومحاولة ابعاد التدخلات والصراعات الخارجية عن الساحة العراقية تحديداً بعد عام ٢٠١٤ .

اشكالية البحث :

تكمن مشكلة البحث في ان انهيار الوضع الامني في العراق يعود الى عدة اسباب منها سيطرة تنظيم "داعش" الارهابي على مناطق واسعة من الاراضي العراقية عام ٢٠١٤ فضلاً عن الضغوط الداخلية والتحديات الخارجية التي عانى منها العراق بعد عام ٢٠٠٣ الامر الذي اثر بدوره على علاقات العراق الدولية والاقليمية ومنها علاقته مع دول مجلس التعاون الخليجي والتي اتسمت بعدم الاستقرار خلال العقود السابقة مما حدا بالحكومة العراقية ان تجري تغييراً جذرياً في توجهات سياستها الداخلية والخارجية لاستمالة تعاون القوى الدولية والاقليمية ومنها الدول الخليجية لكسب دعمها المادي والمعنوي في حربها ضد الجماعات الارهابية، وعليه تثار مجموعة اسئلة على ضوء هذه الاشكالية لعل ابرزها :

١- كيف ساهم ظهور المتغير الامني المتمثل بتنظيم "داعش" الارهابي في تغيير توجهات السياسة العراقية ؟

٢- ما التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤ ؟

٣- وما هي طبيعة العلاقات العراقية الخليجية بعد عام ٢٠١٤ ؟ وكيف اثرت المتغيرات الجديدة على مجمل هذه العلاقات ؟

فرضية البحث :

يقوم البحث على اساس فرضية مفادها ان هناك علاقة طردية بين المؤثرات الخارجية وبين الدولة ومكانتها الدولية والاقليمية، وهذا ما نجده واضحاً في علاقة العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي فالمتغيرات المحيطة بطرفي العلاقة والمتمثلة بأحداث الموصل وظهور تنظيم "داعش" الارهابي اثرت بدورها على الطرفين فأصابها الكثير من التوتر والشك لكن هذه العلاقات لم تنعدم فيها بوادر التعاون المشترك بين الطرفين نظراً لأهمية الواحد تجاه الاخر في مواجهة التهديد وامكانية استيعابه وتصحيحه بالرؤية القيادية لطرفي العلاقة، كما حدث في مواجهة تنظيم داعش الارهابي .

منهجية البحث: سيتم في هذا البحث استخدام المنهج التاريخي لدراسة وتحليل البيئة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، الى جانب المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وعرض التوجهات الجديدة

في السياسة العراقية بعد عام ٢٠١٤، وبيان الاسباب التي تكمن وراء هذا التحول، وكذلك توصيف العلاقات العراقية الخليجية خاصة بعد احداث الموصل وظهور تنظيم" داعش" الارهابي بعد عام ٢٠١٤ .

هيكلية الدراسة :

في ضوء اشكالية وفرضية البحث، تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسية فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات، تناولنا في المبحث الاول، ابرز متغيرات السياسة العراقية قبل العام ٢٠١٤ وذلك من خلال الاشارة الى ابرز التحديات الداخلية والخارجية التي طرأت على السياسة العراقية في الفترة المذكورة، اما المبحث الثاني، فقد تناولنا فيه موضوع التحول في السياسة العراقية بعد العام ٢٠١٤ وذلك من خلال التطرق الى ابرز الاستراتيجيات التي استخدمت في هذه الفترة وهي استراتيجية التغيير التوجيهي، اما المبحث الثالث، ففيه تم تناول موضوع تطور العلاقات العراقية مع الدول الخليجية لاسيما بعد العام ٢٠١٤ مع الاشارة الى العلاقة بين البلدين في الفترات السابقة .

المبحث الاول

متغيرات السياسة العراقية قبل عام ٢٠١٤ (رؤية استراتيجية شاملة)

يمكن القول ان الدول التي تشهد تحولات كبرى ضمن مستوى سياستها الداخلية وتمر بمرحلة انتقالية تتسم سياستها الخارجية في حقيقة الامر بالضبابية والتشتت ويغلب عليها ضعف الاداء الخارجي والذي غالباً ما يستمر لفترة قصيرة نسبياً، وهذا الامر يعد امراً طبيعياً بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة تحول وتغير في نظامها السياسي والعكس صحيح بالنسبة للدول التي تستمر بحالة الفوضى وفقدان الرؤية لفترة اطول فأن ذلك يشير الى وجود خلل وظيفي وبنيوي .

هذا الحال ينطبق على خصوصية الدولة العراقية المجتمعية التي لا تختلف كثيراً عن دول المنطقة، فالسياسة العراقية الخارجية تتقيد بمتغيرات النظام السياسي الدولي ومعطيات الاوضاع الداخلية للبلاد لذلك فأن أي تغيير يطرأ على هذين العاملين سوف يؤثر بصورة او بأخرى على طبيعة الاهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية وعلى حرية حركة الدولة العراقية على الصعيد الخارجي من جهة اخرى

وهذا ما ظهر بوضوح في السياسة العراقية لاسيما بعد التحديات الجذرية التي واجهتها بعد تغيير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ اذ تم اعادة هيكلة الدولة العراقية بمؤسساتها السياسية عن طريق : اعتماد النظام الجمهوري البرلماني الاتحادي الديمقراطي، الى جانب تطبيق اللامركزية الادارية عن طريق زيادة مساحة الشرعية السياسية بوجود حكومة منتخبة تقوم على اساس الاسلوب الديمقراطي وقضاء مستقل يقوم على اساس الفصل بين السلطات [١] . وكذلك اسس النظام الجديد لمؤسسات عديدة عملها الرقابة على اداء المؤسسات الى جانب السلطة التشريعية

ومنها هيئة النزاهة، فضلاً عن تعدد مراكز القوة المؤثرة على الحياة السياسية والمتمثلة بالاحزاب السياسية المختلفة والمنظمات المدنية وكذلك حرية الاعلام والتظاهرات السلمية للنخب السياسية والثقافية والدينية الامرالذي سيوسع قاعدة بيانات السياسة الخارجية العراقية الجديدة [٢].

ولكن وبالرغم من كل ما ذكر من التغييرات اعلاه، الا ان النظام السياسي العراقي عانى خلال المدة التي تلت العام ٢٠٠٣ من وجود العديد من التحديات التي اثرت سلباً بشكل كبير على قدرة العراق في صياغة مقاربات تدعم حركته في اطار سياسته الخارجية تجاه محيطه الاقليمي والدولي، ولعل ابرز تلك التحديات هي :

١)**التحديات الداخلية :** من اهم التحديات الداخلية التي واجهت السياسة العراقية هي هيمنة الطائفة السياسية على اجهزة الدولة بشكل معلن ومستتر فضلاً عن عدم الاقرار بالتنوع الثقافي الموجود داخل المجتمع العراقي لاسيما وان مشاكل الاديان والمشاكل الطائفية اخذت بالظهور على نحو شديد بعد الاحتلال الامريكي للعراق، بسبب تمسك الاحزاب السياسية بالطابع النفعي والتعصب بالقومية والمذهب، وهذا ما يقف حائلاً نحو التحول للنظام السياسي القائم على اساس الديمقراطية والذي يحتاج بدوره الى تعزيز قيم المواطنة والتسامح والحوار وقبول الاخر [٣].

ولا شك بأن بروز التوافقية والمحاصصة في النظام السياسي العراقي تعد واحدة من ابرز التحديات التي واجهت النظام الجديد والتي ادت بدورها الى التفرقة والتنافر وشجعت على صعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، هذا الى جانب تحديات اخرى متعلقة بضعف التنمية وضعف قطاع الخدمات واتساع الاشكاليات المرافقة لضعف البنية التحتية، كما يشكل انخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات واحدة من اخطر الظواهر الاقتصادية التي تهدد النظام السياسي العراقي ولاسيما الامن الغذائي [٤] .

الى جانب التحديات الاقتصادية هناك تحديات امنية ظهرت باتت تهدد وجود الدولة العراقية ولعل ابرزها ظاهرة الارهاب وبروز المجاميع المسلحة المختلفة، اذ ان غياب الاستراتيجية العسكرية وتأثيرات بعض القوى الاقليمية والدولية في العراق، جعل بعض المجاميع تختار العراق ساحة لممارسة نشاطاتها الارهابية وعلى رأسها تنظيم "داعش" الارهابي وسيطرته على بعض المحافظات العراقية في حزيران ٢٠١٤ بدواعي مقاومة المحتل، والذي عد بمثابة تهديداً حقيقياً لوجود الدولة العراقية وايضاً القوات الامنية العراقية والعاملين في الدولة والمؤسسات الحكومية لأسباب طائفية ونفسية واقتصادية [٥] .

كما ان هنالك تحديات امنية اخرى اثرت بشكل كبير على سياسة الدولة العراقية منها مسألة التسليح والتدريب، ضعف الجهد الاستخباراتي، انتشار الجريمة المنظمة، عدم فهم فلسفة العدو القتالية، الى جانب انتشار ظاهرة الفساد وغيرها من الظواهر والتي كانت الدافع وراء انتشار ظاهرة التهديدات الالكترونية (السيرانية) الغير مرئية التي عدت من ضمن التحديات الامنية

الداخلية التي باتت تهدد سياسة الدولة العراقية لما لها من اثار سلبية في قدرتها على الاختراق والتجسس على المعلومات الخاصة بالمؤسسات العراقية كافة وتحديداً الامنية [٦] .

٢)**التحديات الخارجية :** لقد كان للعامل الخارجي دور مهم وخطير في توجيه وتقييد القرار السياسي الخارجي، لاعتبارات مصلحية متناقضة او تزاحم الادوار والاجندات المتعارضة في ظل وضع اقتصادي غير متين بسبب شروط التبادل التجاري واستيراد الغذاء، وانخفاض اسعار النفط والمديونية فضلاً عن مشكلة استيراد السلاح الناتجة عن غياب القوة العسكرية اللازمة لتحقيق الردع المطلوب، الامر الذي يجعل البلاد اكثر خضوعاً للهيمنة الخارجية في ظل سباق التسلح الذي تمر به بيئتنا الاقليمية [٧]، خصوصاً في ظل وجود النفط، فموقع العراق في منطقة " قوس القلاقل" ووادي البترول يكسبه القدرة على الاستفادة من مزايا موقعه الحيوي في التأثير على مصالح جميع القوى الاقليمية والدولية المهيمنة عن طريق استخدامه لنظرية ((الالعاب المتغيرة النتيجة)) مع الاطراف الخارجية لغرض التوصل الى النتائج التي تفيد الطرفين [٨] .

الا ان العراق وخصوصاً بعد عام ٢٠٠٣ تعرض للتدويل والتراجع في اغلب الاوضاع التي حاول التعايش معها وذلك لعدة اسباب [٩] :

١)الروابط التاريخية التي تربط بعض القوى السياسية بالبيئات الاقليمية والدولية .

٢)كان للولايات المتحدة حضوراً فعال في العراق سواء قبل عمليات الاحتلال عام ٢٠٠٣ او قبل دعوة العراق للولايات المتحدة لتقديم الدعم له في العام ٢٠١٤ .

٣)بعض القوى الاقليمية والدولية اتجهت لتصريف جزء من تفاعلاتها مع العراق واغلبها علاقات صراع على نحو يسبب باحداث اضرار بالشأن العراقي .

وهذه الاسباب طرحت جملة من التحديات الجيوسياسية على النظام السياسي العراقي من خلال روابط التبعية، ليس فقط التبعية الدولية للغرب بل ايضاً التبعية للدول الاقليمية كأيران وتركيا وغيرها من الدول الاقليمية سواء بأستخدام القوة العسكرية او الكثير من القوة الاقتصادية والامنية وفقاً لما يخدم مصالحهم [١٠] .

ان موضوع التحديات الخارجية يرتبط بمؤثرات وعوامل مهمة لعل ابرزها هي وظائف الدولة فلابد من الربط ما بين الاثنين بسبب الرابط القوي الذي يجمعهما، فالافراد يتنازلون عن جزء من حقوقهم لمصلحة مهمة وهي تعزيز الامن والاستقرار وتعزيز المكانة، والتي تعد من ابرز وظائف الدولة التقليدية، ويمكن الاشارة الى ان الادوات التي تمتلكها الدولة في سبيل تحقيق اداء تلك الوظائف كبيرة وعديدة منها : ممارسة الحكم بقوة القانون، وتمثيل المصالح الوطنية في البيئات الداخلية والخارجية [١١]، وهذا الحال نجده في النظام السياسي العراقي حيث عمدت الدولة على استخدام كفاءة المساومات وفن التفاوض نتيجة الدور المهم الذي تقدمه هذه الوسائل في سبيل دعم الاستراتيجية الجديدة في العراق بما يعمل على تحييد القوى الاقليمية

والغاء مرحلة التجاذب بين القوى الاقليمية والعظمى باتجاه خدمة استقلالية القرار السياسي العراقي الخارجي وتجاوز مرحلة الوصاية السياسية [١٢] .

يمكن القول بأن المراقب للسياسة الخارجية العراقية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٤ لاحظ وفقاً لكل ما ذكر اعلاه بأنها عانت جملة من التحديات والتي ويمكن اجمالها في الاتي [١٣] :

- غياب الرؤية الاستراتيجية .
- تشتت القرار السياسي الخارجي .
- عدم استقلالية القرار السياسي الخارجي .

هذه التحديات تفاقمت بشكل اكبر خلال السنوات اللاحقة لعام ٢٠٠٣ والتي كادت ان تعصف بالدولة العراقية وتقودها نحو الانهيار والتراجع، ولعل انتشار ظاهرة الارهاب وبروز التنظيمات الارهابية كتنظيم " داعش" الارهابي والتي اختارت العراق ساحة لممارسة نشاطاتها الارهابية تأتي في مقدمة تلك المشكلات وهذا ما سنتطرق له في المبحث القادم .

المبحث الثاني

مظاهر التحول في السياسة العراقية بعد عام ٢٠١٤ (استراتيجية التغيير التوجيهي)

تمثل الفترة بعد العام ٢٠١١ وبصورة اكثر دقة الفترة المهمة والنموذجية خاصةً اذا ما رغبنا بالحديث عن ظاهرة التحول التي شهدتها السياسة العراقية وذلك من خلال رصد وتحليل ادائها بشكل موضوعي، لاسيما وان الدولة العراقية ومنذ العام ٢٠٠٣ مثلت الولايات المتحدة الامريكية الجهة الرئيسية المسيطرة على قرارها السياسي سواء في ادارة شؤونها داخلياً او حتى في محيطها الخارجي [١٤] . وهذا ظهر بوضوح في فترة حكم رئيس الوزراء الاسبق السيد نوري المالكي والتي تأثرت سياسته الخارجية بتوجيهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية وهيمنتها على القرارين الداخلي والخارجي بحكم كونها دولة احتلال بحسب قرارات مجلس الامن، الامر الذي جعل العراق يعيش في ظل مراحل متطرفة وغير معتدلة والتي اثرت في مكانته بصورة مباشرة او غير مباشرة، الا ان انسحاب القوات الامريكية في عام ٢٠١١ مع وجود تقارب تحول الى هيمنة بين حكومة المالكي الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) وايران جعل العراق دولة تابعة في دبلوماسيتها لايران الامر الذي خلق حالة انكفاء للسياسة الخارجية العراقية وصلت الى حد القطيعة مع دول عربية [١٥] كونها لم تلتزم الحياد في تحديد الموقف العراقي من التفاعلات والازمات الاقليمية والدولية، لاسيما بعد اختيار العراق توجهات معينة لعل اهمهما انشغاله بتنظيم شؤونه الداخلية ومواجهة الجماعات الارهابية المختلفة والتي كانت السبب الاساس في استنزاف طاقات الدولة العراقية، هذا الامر وغيره اثر بصورة سلبية على سياسة العراق الخارجية الامر الذي تسبب في عزلته وضعف واهتزاز دوره ومكانته الاقليمية والدولية، لذلك لم يعد هنالك امكانية للحديث عن سياسة خارجية عراقية، خاصة وان الاخيرة كانت مقيدة بين التأجيل

المرحلي وفلسفة النظام السياسي المشوش بفقدان الهوية، والتي تأرجحت بين التوازن والعشوائية او التبعية في القرارات دون النظر لمصلحة البلد، الامر الذي ادى الى تزايد حدة الضعف وتنامي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والامني والتي كانت من اهم نتائجها هي سقوط اجزاء واسعة من المناطق العراقية بيد الجماعات الارهابية [١٦] .

الا ان هذا الوضع لم يستمر طويلاً فسرعان ما ساهم وصول رئيس الوزراء الاسبق السيد حيدر العبادي لرئاسة الوزراء وتوليه المنصب في ١١ اب ٢٠١٤ عقب ظهور تنظيم "داعش" الارهابي في العراق في احداث تحول كبير ونقلة نوعية مؤثرة في السياسة الخارجية العراقية تجاه المحيط الاقليمي والدولي، وذلك انطلاقاً من جملة من الثوابت القانونية والدستورية والتي بدورها حددت ضوابط التعامل الخارجي مع دول الجوار معتمدة بذلك على مبدأ الاستقلالية والابتعاد عن اخذ أي موقف متحيز تجاه أي جهة او محور اقليمي معين [١٧] . وذلك لم يحدث الا من خلال تبني استراتيجية ملائمة للمعطيات الجديدة والتطورات الحاصلة، وبذلك فقد عدت " استراتيجية التغيير التوجيهي " النموذج الافضل لتغيير المسار السياسي للدولة العراقية والتي تستدعي بالضرورة استخدام وسائل (القوة الناعمة) القائمة على اساس قدرة الاقناع والمصلحة المتبادلة والاستعداد للتعاون على كافة الاصعدة وتشجيع العلاقات بينها وبين الدول الاخرى في مختلف المستويات والتي تعد من اكثر الخطط الناعمة لأنجاح السياسة الخارجية وتحقيق اهم اهدافها [١٨] .

انطلاقاً من هذا المبدأ، اتسمت السياسة العراقية لاسيما بعد العام ٢٠١٤ بالاعتدال والاتزان واداء دور فاعل في التفاعلات الاقليمية وجرى ذلك من خلال الانفتاح على دول الجوار العربي ولاسيما بعد محاولة السيد حيدر العبادي طرح برنامجه الحكومي والذي تعهد من خلاله باعادة رسم السياسة الخارجية العراقية وبما يتلائم مع مصالحها مع دول العالم والدول الاقليمية على وجه الخصوص [١٩]، وذلك من خلال رصد التفاعلات العراقية الخارجية في المحاور الرئيسية التي لعبت دوراً مهم في ترسيخ مكانة العراق الاقليمية بالنسبة للدول المجاورة ومعالجة التداعيات الكارثية التي شهدتها تلك العلاقة خلال السنوات السابقة [٢٠] .

بالمقابل، واستنتاجاً لكل ما ذكر اعلاه يمكن القول بأن الدكتور حيدر العبادي استثمر قضية محاربة الارهاب من اجل تحقيق ما يسعى اليه في برنامجه الحكومي الذي طرحه والمتعلقة بقضية توطيد العلاقات العراقية مع جميع الاطراف الاقليمية والدولية وذلك لكسب المزيد من الدعم في كافة المستويات . وامام هذه المعطيات حققت الدبلوماسية العراقية تقدماً نسبياً في استعادة الثقة العربية والدولية، الامر الذي قوبل بترحيب من جانب الدول العربية المهتمة بالاوضاع العراقية والتي تسعى الى جذب العراق هذا من جانب [٢١]، ومن جانب اخر كان تفاعل العراق مع المحيط الاقليمي يتسم بالحياد من الخلاف (الامريكي –الايراني) او

الخلاف (السعودي –الايراني) وذلك من اجل تحقيق التوازن في العلاقات (العراقية – الامريكية– الايرانية) خاصةً وان الدكتور حيدر العبادي يدرك بأن ((الضغط الامريكي كان سببا رئيسياً في حصوله على منصبه وان مواجهة تنظيم "داعش" الارهابي لابد ان يرتكن على تحالف اقليمي ودولي ذي مصداقية وعلى دعم امريكي جاد وحقيقي))، واكد الدكتور العبادي في اكثر من مناسبة بأن العراق ((لا يريد ان يكون ساحة للنزاع الامريكي الايراني)) وانه يقف بمسافة واحدة من جميع الاطراف الاقليمية والدولية [٢٢] .

على الرغم من كل التطورات المذكورة، الا ان حكومة الدكتور حيدر العبادي واجهت العديد من التحديات من ابرزها، هي تحدي التزامات العراق الدولية وفق المادة الثامنة من الدستور، الامر الذي دفع العبادي الى اعلان التزامه بالعقوبات الامريكية تجاه ايران مما تسبب في حدوث ازمة سياسية داخلية من قبل حلفاء ايران اثرت بدورها في عدم حصول العبادي على ولاية ثانية، لاسيما بعد تصويت الفيتو الايراني بعدم التجديد له، الامر الذي يعد مؤشراً على عدم احترام ايران لمبدأ التوازن الذي عمل عليه العراق او احترام التزامه بتعهداته في علاقاته الدولية هذا من جانب، ومن جانب اخر هذا الموقف كشف عن مدى فاعلية مواقف السياسة الخارجية وتأثيرها في تنصيب رئيس الوزراء العراقي الدكتور حيدر العبادي وفق ما يلائم مصالحهم، مع ادراك صانع القرار ان اغلب الاطراف الاقليمية تمارس ادواراً في داخل العراق وتسعى الى خلق قنوات من اجل هذه المصالح وذلك من خلال توظيف التعددية المكوناتية وضعف التوافق الوطني، وبذلك اعتبر هذا الامر مؤشراً على عدم صمود مبدأ التوازن كضابط للسيادة العراقية [٢٣] .

اما بالنسبة لحكومة السيد عادل عبد المهدي فقد اعلنت في برنامجها الحكومي عن سياسة العراق الخارجية والتي تقوم على اساس الاولوية في العلاقات الاقليمية والتأكيد على عدم السماح بتدخل خارجي في شؤون العراق الداخلية، الا ان حقيقة التوجهات والمواقف كانت على عكس ذلك الامر الذي عد تراجعاً كبيراً في الاداء الخارجي للسياسة العراقية وذلك بسبب سيطرة الفاعل الخارجي الذي مارس ضغطاً كبيراً على السياسة الخارجية العراقية وذلك لجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات وفق ما يتلائم مع مصالحهم وهذا ظهر بوضوح في قضية تصفية الحسابات بين الولايات المتحدة الامريكية وايران [٢٤] .

بعد ذلك بدأ العراق بالعودة تدريجياً في وضع مكانته داخلياً وخارجياً في ظل الظروف السياسية الداخلية التي جاءت في حكومة السيد مصطفى الكاظمي وتزامنها مع المتغيرات الاقليمية والدولية تجاه العراق خاصة في ظل سياسة التوازن التي اتبعها الكاظمي والتركيز على برنامج ونهج حكومي واقعي يقوم على اساس التركيز على الخارج وذلك من اجل احداث فارق كبير في السياسة الخارجية العراقية من خلال اعتماده على ثلاث ركائز هي : السيادة، التوازن، التعاون مع دول الجوار وتكثيف الحوارات، فبدأت سياسة العراق الخارجية تذهب بأي اتجاه يكون

العراق فيه متقدماً في جميع اللقاءات الدولية والفعاليات المهمة والتي تؤثر بدورها على تغيير النظرة الدولية للعراق فاصبح بذلك العراق يقف على مسافة واحدة مع جميع الاطراف الخارجية [٢٥]، ما انعكس ذلك بالايجاب على اداء السياسة الخارجية للعراق خاصة بعدما اتخذت حكومة الكاظمي مسارات مهمة على الصعيد الخارجي عن طريق تحويل الساحة العراقية الى منطلق للمشاريع الاقليمية لزيادة فاعلية الدور الاقليمي من خلال تبادل الزيارات على مستوى المسؤولين رفيعي المستوى وعقد المؤتمرات الكبيرة لعل اهمها مؤتمر ((قمة بغداد للتعاون والشراكة)) الذي عقد في ٢٨ اغسطس ٢٠٢١ والذي شاركت فيه تسع دول معظمها من الجوار الاقليمي للعراق اضافة الى منظمات عربية ودولية وكذلك قمة بغداد ((العراق– مصر–الاردن ٢٠٢١))، هذا فضلاً عن الزيارات والجولات التي يمكن وصفها ب(مكوكية) لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي هذه التطورات انعكست بشكل كبيرعلى مكانة العراق الدولية فعززت بذلك ثقة المجتمع الدولي بالنظام السياسي العراقي [٢٦] .

ولكن،وعلى الرغم من كل الاتفاقيات ولقاءات القمم الا انها لم تنعكس بشكل كامل على تنمية وتطوير واقع الاقتصاد العراقي الا ان اهميتها هو فسح الطريق امام حكومة السيد محمد شياع السوداني للاستثمار فيها على مستوى العلاقات الخارجية وتحديداً مع دول الجوار العربي، ولعل قمة بغداد الثانية التي احتضنتها عمان، وقبلها قمة عربية – صينية للتعاون والتمية عقدت في الرياض، تمثل استمراراً لخطوط التواصل بدلاً من استمرار التقاطعات والنظر الى العراق ضمن دوائر استقطاب الصراع والتنافس الاقليمي بين ايران وتركيا، والاهم من ذلك هو استقطاب الصراع واستبداله بالتعاون بالاخص مع دول الخليج العربي [٢٧] وهذا سيكون موضوعنا في المبحث القادم .

المبحث الثالث

تطور العلاقات العراقية – الخليجية بعد متغيرات السياسة العراقية في ٢٠١٤

ان موضوع المتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية الخليجية لاسيما بعد العام ٢٠١٤ تعد من المواضيع المهمة لدى العديد من الباحثين وصناع القرار خاصة لما لها من مكانة حساسة وتداعيات مؤثرة على المستويين الداخلي والخارجي بشقيه الاقليمي والدولي على طرفي العلاقة اللذان شهدت العلاقة بينهما الكثير من التفاعلات المتبادلة ما بين تعاون وتنافس وتوتر في بعض الاحيان، وذلك بحكم الروابط العديدة المشتركة التي تجمع كلاً من العراق ودول الخليج العربي وقد انعكس ذلك بشكل واضح على مصلحة طرفي العلاقة سواء على العراق ودول الخليج العربية مجتمعة او بين العراق ودول الخليج العربي كلاً على حدة، ومن ثم انعكاس ذلك بشكل ايجابي او سلبي على مصلحة شعوب طرفي العلاقة، الامر الذي يجب من خلاله الاخذ بنظر الاعتبار عن مجريات هذه العلاقة ومواكبة التطورات التي وصلت اليها وتسليط الضوء

عن اهم العوامل المؤثرة فيها ومع الكشف عن اهم المعوقات التي واجهتها وسبل التغلب عليها بما يخدم مصلحة طرفي العلاقة، وهذا ما سنحاول معرفته في هذا المبحث، عن طريق المطلبين التاليين :

اولاً : العلاقات العراقية – الخليجية قبل العام ٢٠١٤ :

مرت العلاقات العراقية الخليجية بفترات غير مستقرة فنجدها مرة في اوج اواصرها وتطورها واستقرار ناتج عن وحدة المصالح وليس بسبب اتفاق وحدة الرؤية، وفي احيان اخرى نراها متذبذبة وغير مستقرة .

وعموماً، يمكن القول بأن العلاقات العراقية الخليجية اتسمت بالتنامي تارة والانحسار والتراجع تارة اخرى، فنرى هذه العلاقات كانت مستقرة جداً خلال حقبة الحرب العراقية – الايرانية منذ العام ١٩٨٠–١٩٨٨، فأتسمت سياسة دول الخليج العربي تجاه العراق بالتعاون والتقارب خاصةً بعد ان قدمت دول الخليج العربي الدعم الكامل للعراق وقدمت كافة التسهيلات المالية والمعنوية وفقاً للمصالح العليا لكل دولة [٢٨] .

يمكن القول ان هذا الانسجام لم يكن حاصلاً بسبب اتفاق الرؤى وانما لتوحد المصالح في تحجيم طموحات ايران في المنطقة وظهر ذلك بوضوح بعد ان سارعت دول الخليج العربي الى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولو لا ظروف الحرب هذه لما استطاعت الحكومات الخليجية ان تؤسس هذا التكتل الاقليمي وان تستبعد العراق من عضويته بسهولة [٢٩].

بعد انتهاء الحرب، كان المنطق يدعو الى انسجام وتوافق عراقي – خليجي، ولكن فجأة حدث تغيير خطر ومهم في سياسة الدول الخليجية تجاه العراق وهذا بدا جلياً اثناء ازمة الخليج (٢ اب ١٩٩٠) والتي تمخضت عنها حرب عام ١٩٩١، اذ قطعت اغلب دول الخليج العربي علاقاتها الدبلوماسية مع العراق كما ساهمت دول الخليج في احكام قبضة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق من قبل مجلس الامن الدولي (قرار مجلس الامن المرقم ٦٦)، وعدت بذلك مرحلة التسعينات من القرن العشرين من اخطر المراحل في تاريخ العلاقات السياسية بين الدولتين، اذ مرت بالعديد من الاحداث والتطورات التي اثرت بشكل كبير ومباشر في طبيعة السياسة الخليجية تجاه العراق والتي اتسمت بالعداء والسلبية [٣٠] .

كان احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٣ يمثل مرحلة جديدة ووضعاً جديداً امام دول مجلس التعاون الخليجي والخيارات الاستراتيجية ازاء العراق فباتت دول الخليج العربي تنظر الى العراق نظرة مركبة تشكلت بحسب المتغيرات والعوامل الامنية والسياسية والاقتصادية التي احاطت به، وعلى المستويات المختلفة محلياً واقليمياً ودولياً .فأتسمت المواقف الخليجية ازاء العراق بالاندفاع احياناً، وفي احيان اخرى اتسمت بالانكفاء والابتعاد عن كل ما يمر به العراق من احداث وتطورات [٣١]، فنجد ان الكويت رحبت بسقوط النظام السابق ووقفت

داعمة ومؤيدة للاحتلال الامريكي للعراق وفتحت اراضيها لدخول الاحتلال المتجه نحو العراق، في حين نجد ان السعودية عبرت من خلال وزير خارجيتها الاسبق"الاميرسعود الفيصل "بضرورة عدم شن الحرب، ثم عادت السعودية لكي تدعو الى عدم تحويل الحرب الى احتلال، وان لا يتم تقرير مستقبل العراق السياسي بيد أي طرف من الاطراف العراقية دون سواها . وبالرغم من ردود الفعل الخليجية هذه المتناقضة تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكي، الا ان الطرفان العراقي والخليجي لديهما دوافع لتوطيد العلاقات وقد برز ذلك من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولي الطرفين من اجل اعادة التمثيل الدبلوماسي [٣٢] .

وعلى الرغم من تلك الزيارات بين دول الخليج العربي والعراق، الا ان سياسة تلك الدول تجاه العراق لم تتطور او تتحسن الى الدرجة المطلوبة، اذ انتهجت بعض دول الخليج العربي سياسة متحفظة تجاه العراق خاصة بعد الاحتلال الامريكي، لا سيما سياسة المملكة العربية السعودية ازاء العراق والتي بقيت غير متفاعلة مع الحكومات العراقية المتعاقبة التي تشكلت بعد الاحتلال، وكذلك الكويت التي بقيت سياستها قائمة على رفض التنازل عن التعويضات المفروضة على العراق والديون التي بذمة العراق لها، ووقوفها بوجه المساعي التي بذلها العراق من اجل الخروج من البند السابع والوصاية على العراق بشتى الحجج [٣٣] .

يمكن القول بأن ردود فعل الدول الخليجية هذه في سياستها تجاه العراق، ما هي الا انعكاسات لمخاوفها من احتمالية تأثير الشأن العراقي على اوضاعها الداخلية، فكانت قلقة من مجيء نظام سياسي عراقي مختلف تماماً من الناحية "المذهبية" عن النظام السابق، لذلك كانت حريصة على انتهاج سياسة قائمة على الرفض القاطع لاي دعوات من شأنها تجزئة وتقسيم العراق على اسس مذهبية وطائفية ودعت الى الحفاظ على وحدة واستقلال سيادة العراق بالشكل الذي ينعكس على استقرار تلك النظم الخليجية ومستقبلها [٣٤] .

واستمر هذا الوضع حتى عام ٢٠١١ وتحديداً بعد الانسحاب الامريكي من العراق، فكان هناك قلق كبير من قبل الدول الخليجية التي رأت ان هذه المرحلة التي يشهدها العراق ما بعد الانسحاب الامريكي هي مرحلة حرجة بالنسبة للدول الخليجية خاصةً وانها وحسب وجهة نظرهم ستترك فراغ امني اوسياسي في توجهات سياساتهم وعلاقاتهم الخارجية، لانها اعتقدت ان خروج القوات الامريكية من العراق من الممكن ان يجعل من الجارة ايران دولة اقليمية كبرى في المنطقة، وذلك الامر من شأنه ان يحدث حالة من عدم التوازن بينها وبين دول المجلس مما يزيد من مساحة تدخلها في الشأن العراقي، لذلك يستوجب القيام بدور فاعل ومؤثر لضمان امن واستقرار العراق والخروج بحلول مناسبة للمشكلات وعلى الاصعدة كافة، لاسيما وان الدول الخليجية لديها رغبة في تأدية دور ايجابي في العراق مرتكزة بذلك على عدة مقومات سياسية واقتصادية وعسكرية [٣٥]، وظهر ذلك بوضوح خاصة بعد عقد قمة الرياض في كانون الاول من

عام ٢٠١١ من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، والذي اكدت فيه من خلال البيان الختامي عن خشيتها من الفراغ الامني في العراق بعد ان كانت تعول على الوجود العسكري الامريكي فيه، وتخوفها من تصاعد التنافس الاقليمي في العراق خاصة بين (ايران وتركيا)[٣٦].

ثانياً : العلاقات العراقية – الخليجية بعد العام ٢٠١٤ :

برزت تحديات جديدة واجهت العراق والمنطقة العربية لاسيما بعد احتلال تنظيم "داعش" الارهابي مدينة الموصل في ١٠حزيران ٢٠١٤ ثم مدن عراقية اخرى وفي ظل وجود مثل هذه المتغيرات، يمكن القول بأن التوجه الخليجي وعلى الرغم من انه قطع تردده عدة مرات لكي يأخذ نوع من الجدية في ردة فعله تجاه المتغيرات الامنية والسياسية الداخلية والخارجية التي حدثت في العراق عام ٢٠١٤، الا ان ذلك لم يستمر طويلاً فسرعان ما لجأت دول مجلس التعاون الخليجي الى طلب تنسيق امني بين دولها لتحصينها من الداخل ضد احتمالات تهديد اراضيها من قبل تنظيم "داعش" الارهابي خاصة دولة الكويت، وكذلك اعرب مجلس الوزراء السعودي في ١٦ حزيران ٢٠١٤ عن قلقه ازاء التطورات في العراق واكد على ضرورة الحفاظ على سيادة واستقلال العراق ورفض التدخل الاجنبي في شؤونه الداخلية [٣٧] . وجاء ذلك متزامناً مع تشكيل الحكومة العراقية الجديدة برئاسة الدكتور حيدر العبادي، فبادرت السياسة الخارجية العراقية الجديدة بالتحرك نحو ردم الهوة في علاقات العراق الاقليمية وبالاخص معالجة حالة التوتر مع دول الخليج العربي من خلال تأسيس نوع من التوازن والانفتاح الاستراتيجي معها، لاسيما الرئيسية منها وفتح قنوات التواصل مع تلك الدول وتبادل الزيارات الرسمية كنوع من تعزيز الثقة وتوحيد المواقف تجاه قضايا المنطقة [٣٨] .

نتيجة لذلك بدأت سلسلة زيارات ولقاءات متبادلة بين المسؤولين العراقيين ونظرائهم الخليجيين، ومنها زيارة وزير الخارجية الاسبق الدكتور ابراهيم الجعفري الى دولة الكويت في ظل تقدم وصف بأنه ((ثابت ومستمر))، ومن ثم زيارة وزير الخارجية الكويتي الاسبق صباح خالد الصباح الى بغداد وتأكيده التزام الكويت بقرارات مجلس الامن في مكافحة الارهاب وتمويله وتجفيف منابعه خاصة القرارين ٢١٧٠و٢١٧٨ [٣٩].

اما بالنسبة لعلاقة العراق مع المملكة العربية السعودية، فبدأت العلاقات بين البلدين بالتطور اكثر فأكثر وبدأت بوادر الانفراج بالظهور بعدما كانت متأزمة لفترة طويلة لاسيما بعد ان رغبت السعودية في تحسين وتطوير علاقاتها مع العراق بعد حقبة من التوتر في عهد الحكومات العراقية السابقة، فكانت حكومة العبادي الاقرب لها عند قرأتها لموقفها من حكومة الاخير، وبالمقابل حرص العبادي على تعزيز حضور العراق على الساحة العربية من خلال بوابة المملكة العربية السعودية التي حدث معها نوع من التفاعل الايجابي في تلك الفترة بالاخص بعد الزيارة التي قام بها السعودية ضمن جولة خارجية كان الهدف منها ((مساعٍ دبلوماسية

لتبني مصالحة اقليمية)) ونتيجة لذلك، اعلنت الحكومة العراقية في يوم ١٠-١-٢٠١٥م، عن اعادة افتتاح سفارة المملكة العربية السعودية في بغداد، بحضور عراقي رسمي على مستوى نائب رئيس الوزاء انذاك السيد (بهاء الاعرجي)، والتي جاءت نتيجة للخطاب السياسي العراقي الخارجي المبني على مبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشوون الداخلية للدول الاخرى، الامر الذي يؤكد على تنامي العلاقات العراقية – السعودية والتي سيكون لها انعكاسات عديدة على الاوضاع العراقية داخلياً وخارجياً [٤٠] .

اما بالنسبة للعلاقة مع دولة الامارات العربية المتحدة، فقد عكست الزيارات المتبادلة ما بين مسؤولين البلدين مؤشراً للعلاقات ما بينهما واثمرت عن التعاون في محاربة الارهاب ضد تنظيم داعش وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري، فضلاً عن سعي البلدين لتعزيز الامن والاستقرار في المنطقة خاصةً بعد زيارة وزير خارجية الامارات عبد الله بن زايد ال نهيان الى العراق والتي التقى خلالها الدكتور حيدرالعبادي، ثم تلتها زيارة الاخير الى دولة الامارات . وتواصلت بعد ذلك اللقاءات بين مسؤولين البلدين من اجل التنسيق المشترك في القضايا الداخلية والاقليمية والدولية [٤١] .

هذا من جهة، ومن جهة اخرى فأن العلاقات العراقية السعودية بقيت مستمرة بالتطور وذلك جاء تزامناً مع زيارة وزير الخارجية عادل الجبير في ٢٥ شباط ٢٠١٧م الى بغداد، والتي قدم من خلالها التهنئة بالانتصارات المتحققة على العصابات الارهابية مؤكداً على دعم السعودية للعراق في المناطق المحررة، وكذلك يمكن عدّ زيارة وزير الخارجية العراقي الاسبق ابراهيم الجعفري الى السعودية بداية التحول في السياسة الخارجية العراقية حيال دول الجوار العربي واولى الخطوات للنهج الدبلوماسي في حكومة العبادي، وجاءت زيارة الدكتور حيدر العبادي الى السعودية في ١٩ حزيران ٢٠١٧ م لحضور ((مجلس التنسيق السعودي- العراقي المشترك)) علامة فارقة في العلاقة بين البلدين خاصة وان كلاً من العراق والسعودية يسعيان الى ان يكون المجلس مرجعية للتنسيق في علاقاتهما في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والامنية والتأكيد على ان الاستقرار في العلاقات بينهما سوف ينعكس على الاستقرار في العلاقات العراقية –الخليجية [٤٢] .

ونتيجة لهذه التطورات بدأت العلاقات الثنائية بين البلدين تتطوروتمشي بوتيرة متسارعة والتي كانت من ابرز نتائجها ان توجت بخطوة جديدة تمثلت في قيام (المجلس التنسيقي المشترك *)، والذي يعد الاول من نوعه في تاريخ العلاقات بين البلدين، والذي شجع بدوره في استمراية تبادل الزيارات الرسمية بين المسؤولين، اذ تم على اثر هذه الزيارات اعادة فتح مكاتب الخطوط الجوية السعودية العراقية في العراق، وكذلك شاركت الشركات السعودية بصورة واسعة

وفعالة في معرض بغداد الدولي، وايضاً طلبت المملكة العربية السعودية موافقة الحكومة العراقية بفتح قنصليتين لها في محافظتي النجف والبصرة [٤٣] .

يمكن عدّ تلك الاحداث بأنها مؤشرات توحي بتطور العلاقات العراقية – الخليجية خلال الفترة القادمة، والذي يؤيد هذا الكلام هو التقبل العراقي للتوجه الخليجي، خاصةٍ بعد مرحلة زوال تنظيم "داعش" الارهابي من الاراضي العراقية، فقد حظيت هذه المرحلة بتفهم الجانبين العراقي والخليجي للمتطلبات اللازمة للمحافظة على امنهما الداخلي، وتجاوز المرحلة السابقة التي اتسمت بالتوتر والتأزم وعدم التفاهم والانطلاق نحو مرحلة جديدة تضمن تحقيق مطالب البلدين في المستقبل [٤٤] .

ويمكن عدّ مؤتمر الكويت المنعقد في اذارمن العام ٢٠١٨" لأعادة اعمار المناطق المتضررة بسبب تنظيم داعش" نقلة نوعية في العلاقات العراقية – الخليجية وفي نفس الوقت خير دليل على اهمية العلاقة بين الجانبين، مع ادراك حقيقة ان مفتاح تحسين هذه العلاقات يكمن في تطوير العلاقات العراقية مع المملكة العربية السعودية والتي تعد الاساس المهم في تطوير وتعزيز العلاقات العراقية – الخليجية، وهذا ربما يفسر للمراقبين بأن اول زيارة رسمية للرئيس الدكتور فؤاد معصوم خارج العراق كانت وجهتها السعودية، واستمرار الزيارات المتبادلة بين بغداد والرياض خلال السنوات الاخيرة [٤٥] .

اما بالنسبة لموقف دولة قطر، فقد وصف اميرها تميم بن حمد ال ثاني انتصار العراق في تحرير مدينة الموصل من تنظيم "داعش" الارهابي بأنه ((انتصار لكل العرب وفرحة دائمة للعراق)) [٤٦]، اما بالنسبة لموقف دولة البحرين تجاه العراق فقد جاء لاسيما بعد ان التقى وزير خارجيتها الشيخ خالد بن احمد ال خليفة نظيره الدكتور ابراهيم الجعفري وذلك خلال زيارته للعراق في ١٣ اب ٢٠١٧ وبحضور رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم، بهدف بحث تطورات الاوضاع في المنطقة خاصةً فيما كان يتعلق بالازمة القطرية، ومكافحة الارهاب وتطوير العلاقات بين البلدين لاسيما بعد ان كانت تعاني من التوتر والبرود خلال السنوات الاخيرة على خلفية الصراع الطائفي في المنطقة، ونتيجة لذلك اتفق الرئيس فؤاد معصوم مع وزير الخارجية البحريني خالد بن احمد ال خليفة على ضرورة اعتماد العمل المشترك لتطوير العلاقات مابين العراق والبحرين على اساس المصالح المشتركة [٤٧] .

وفي ذات السياق، ومن اجل استمرار تعزيز العلاقات العراقية – الخليجية، تبنت الحكومة العراقية في اذار من العام ٢٠١٨ برنامج سمي ب((الحوار الاستراتيجي)) والذي كان بمثابة خطة شاملة لتطوير العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي للسنوات القادمة بحيث تكون شاملة لجميع المجالات الامنية والسياسة والاستثمار والاقتصاد وغيرها من الميادين المهمة والضرورية، اضافة الى هذه الميزات، فأن هذا البرنامج يهدف ايضاً الى تعزيز وتنظيم العلاقات

بين العراق ودول الخليج العربي والانتقال بها من مواقع السلبية والصراع السابقة الى التعاون الايجابي والذي يزيد بدوره من حجم المصالح المشتركة مستقبلاً، عن طريق البحث في كيفية تجنب الاثار السلبية المحتملة لتلك الصراعات، وامكانية قيام العراق والدول الخليجية بدور التهدئة و وقف التصعيد في تلك الصراعات [٤٨] .

واخيراً وانطلاقاً من كل ما ذكر اعلاه، يمكن القول بأن المتغيرات التي طرأت على السياسة العراقية لاسيما بعد ظهور تنظيم "داعش" الارهابي في العام ٢٠١٤ كانت الدافع الاساسي في تعزيز العلاقات العراقية مع الدول الخليجية، خاصةً وان دافع تعزيز التوجه الخليجي نحو العراق اصبح ينطلق من اهمية دعم العراق في حربه ضد الارهاب وزيادة التنسيق الامني والاستخباراتي بين دول مجلس التعاون الخليجي وبينها وبين القوى العالمية المؤثرة وخاصة الولايات المتحدة الامريكية من اجل منع وتحجيم خطر الارهاب الموجود في العراق على امن واستقرار الدول الخليجية .

الخاتمة والاستنتاجات :

ان المتغيرات التي طرأت على السياسة العراقية لاسيما بعد اجتياح تنظيم " داعش " الارهابي للعديد من المدن والبلدان الكبيرة في العراق عام ٢٠١٤، وماتبعه من تغيير على مستوى رئاسة الوزراء شكلت تحدي خطير امام اداء الحركة السياسية الخارجية، خاصةً بعد ان بدا ان هناك تحول حقيقي في اداء سياسة العراق الخارجية مما جعلها تتسم بسمات مختلفة عن الفترات السابقة، لاسيما وانها خلقت وضع غير متوازن بين الرغبة في الدفاع عن المصالح الوطنية من جهة وبين تأثيرات القوى الخارجية الاقليمية والدولية من جهة اخرى .

عند دراسة وتحليل الظروف الاساسية المحيطة بهذا التحول والعوامل المؤثرة في السياسة العراقية بعد العام ٢٠١٤، يتبين لنا انها لم تأت من فراغ وانما جاءت كنتيجة للأنهيار الامني الذي حدث بعد ظهور تنظيم "داعش" . وعليه ومن اجل الضرورة الحتمية لتكثيف جهود العراق في دحر هذا التنظيم وتعزيز البيئة الامنية لمنع اخفاقات اخرى في المستقبل لابد من وضع الية عمل جديدة للتعامل مع الاحداث وفق نظرة علمية فاعلة على اساس الاستقصاء والترصد، وهذا الامر يتطلب تفعيل مفاصل حركة القرار السياسي الخارجي عن طريق رفد وزارة الخارجية ومؤسساتها بالقابليات والقدرات العلمية التي تتمتع بقدرة الملاحظة واستقراء المواقف، فصانع القرار والقوى السياسية العراقية ادركوا جيداً صعوبة هزيمة ودحر التنظيم وتحرير الاراضي العراقية دون احداث تقارب اقليمي مع الدول المؤثرة في المشهد الشرق اوسطي خاصةً ((الدول الخليجية))، لاسيما وان وجود الامن الخليجي يهدد وجوده عراق غير مستقر، لذلك كان لابد من توفر النظرة الواقعية في النظر الى العلاقات العراقية الخليجية بأعتبارها مصلحة مشتركة للامن والاستقرار الخليجي بقدر كونها استجابة لمعطيات التاريخ والجغرافية .

وخلاصة القول، ان العراق يتأثر بدول الخليج العربي بشكل كبير وان هذا التأثير ينعكس على الامن القومي للعراق، لأن امن العراق وامن الدول الخليجية واحد، وان أي زيادة في توتر الامن يمكن ان يؤثر في وضع الاستقرار السياسي للعراق والعكس صحيح، لأن منطقة الخليج العربي والعراق مترابطان . وعليه يمكن الوصول الى عدة استنتاجات وتوصيات في ضوء ما ذكر اعلاه، اهمها :

١- هناك تأثير كبير ودور لشخصية صانع القرار في صنع وتنفيذ السياسة العراقية بشكل حاسم ومركزي، وهذا ما نجده في بوصلة التوجهات العراقية الخارجية، وسلوك الدولة، والذي كان ولايزال خاضعاً بشكل كبير لرؤية وتوجهات شخص صانع القرار والنخبة المقربة منه .

٢- ان السياسة العراقية تأثرت بشكل كبير بالتغيرات التي حدثت في النخب الحاكمة وصناع القرار، وهذا نتج عن عدم وجود خط عمل ثابت ومترسخ بالنسبة لأداء الدولة وسلوكها الخارجي بسبب غياب الهوية العراقية الجامعة، وغياب المصلحة الوطنية الحقيقية التي تؤلف بين القوى السياسية العراقية، وتنمي ولائها وانتمائها للدولة على حساب الولاء والانتماء للخارج .

٣- كلما كان سلوك الدولة معتدلاً في بيئتها الخارجية، كلما حققت مكانة اقليمية جيدة قد تفوق واقعها الفعلي في بعض الاحيان، كونه يزيد من ثقة المجتمع الدولي بها، ويمكنها من تبوء دور ومكانة في ادارة تفاعلاتها الاقليمية بحرية ومرونة عالية .

٤- ان النجاح في تجاوز اخفاقات الماضي يستلزم المحافظة على المكتسبات المتحققة واستثمار الدعم العالمي للعراق في حربه ضد الارهاب، واستثمار العديد من الانظمة في مد اواصر التعاون والتنسيق لتكوين شراكات وتوازنات جديدة تحد من طموح بعض الاطراف الاقليمية .

٥- ان الافاق المستقبلية للسياسة العراقية لا بديل لها سوى استمرار الخط التصاعدي واحتواء كل المؤثرات السلبية في ظل النجاحات الخارجية التي طغت على أي تطور ايجابي داخلي .

الهوامش :

١- صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة بغداد، العدد (٥١)، ٢٠١٢م، ص ١١٨ .

٢- نور قيس عبود، تأثير البعد الخارجي على هشاشة الدولة في العالم النامي، دراسة حالة العراق بعد العام ٢٠١٤، المجلة العراقية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، السنة الرابعة، العدد (٨)، ٢٠٢٣م، ص ٣٩٩ .

٣- صباح نعاس شنافة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢ .

٤- نور قيس عبود، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٠ – ٤٠١ .

٥- سليم كاطع علي، تحديات وآليات تعزيز الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، السنة التاسعة، ٢٠٢١م، ص ١٠٧ – ١٠٨ .

٦- عمار احمد رشيد، تأثير البعد الامني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤ : تنظيم داعش انموذجاً، مجلة المعهد، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العدد(٨)، ٢٠٢٢م، ص ٥٣٦ .

٧- سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص ١١١ – ١١٢ .

٨- اسامة مرتضى باقر السعيدي، البوصلة العراقية الوطنية لمرحلة مابعد " داعش "، المجلة العراقية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد الثالث، ٢٠٢٠م، ص ١٣٨ .

٩- نقلاً عن : توماس شيلنج، استراتيجية الصراع، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ٢٠١٠م، ص ١٣ .

١٠- نور قيس عبود، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠١ – ٤٠٢ .

١١- صباح صاحب العريض، المتغيرات المؤثرة في القرار الاستراتيجي للامن الوطني العراقي، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد (٥٩)، ٢٠٢٠م، ص ١٢٨ – ١٤٠ ؛ كذلك ينظر : سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢ – ١١٤ .

١٢- نور قيس عبود، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٢ .

١٣- صباح نعاس شنافة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠ .

١٤- عمار احمد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٣ – ٥٣٥ .

١٥- خلود محمد خميس، " السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ "، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٤٤)، ٢٠١٠م، ص ٨٤ .

١٦- احسان الشمري، السياسة الخارجية العراقية ... التوازن الهش، المسلة، بغداد، ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، شوهد بتاريخ ٢٠٢٤/٤/١٤، متاح على الرابط الالكتروني : archives >https:\\almasalah.com

١٧- ان الضغوطات التي تعرض لها العراق لاسيما بعد الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤ كانت لها دلالة مؤثرة للتأثير في الرفض الاقليمي والدولي للسياسات العراقية لاسيما بعد

المساوامات الدولية التي تمت قبل تشكيل التحالف الدولي لمحاربة داعش الارهابي والتي كانت من ابرز نتائجها هو الاعتدال في السلوك السياسي الخارجي العراقي. للمزيد ينظر : اركان ابراهيم عدوان، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١١ بين التطرف والاعتدال، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، ٢٠٢٢م، ص ٩٨، ١٠٣ .

١٨- عمار احمد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤٠ .

١٩- يتم اعتماد استراتيجية التغيير التوجيهي عندما يتحقق تغيير جذري في اوضاع السياسة الداخلية والخارجية يتبعها تغيير جذري في الاهداف والوسائل والادوات التي تعتمدها السياسة الخارجية للبلد هذا الحال ينطبق على العراق فقد شهد تغييرات جذرية داخلية سواء في شكل النظام او احتكار السلطة او بروز قوى سياسية مساهمة في صنع القرار السياسي وعلى الصعيد الخارجي متمثل في هيمنة القطب الواحد لرئاسة الولايات المتحدة الامريكية على القرار العالمي فضلاً عن الاتفاقيات المنعقدة بين العراق وامريكا منها اتفاقية النفط عام ٢٠٠٨م واتفاقية الصداقة والتعاون طويلة الامد لعام ٢٠٠٩ . ولمعرفة المزيد من التفاصيل عن استراتيجية التغيير التوجيهي في العراق ينظر : نقلاً عن : جوزيف اس . تي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة : د. محمد توفيق البحيري، متاح على الموقع الالكتروني : www.annabaa.org ؛ كذلك ينظر : صباح نعاس شنافة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢ .

٢٠- اركان ابراهيم عدوان، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣ .

٢١- علي فارس حمد وقحطان حسين طاهر، الدبلوماسية العراقية وتحديات الامن الوطني في حكومة حيدر العبادي، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، بابل، العدد (٢٨)، ٢٠١٦م، ص ٦٦٠ .

٢٢- حارث حسن " حكومة العبادي : ترميم البيت الداخلي وتوسيع الشراكة الخارجية "، مركز الجزيرة للدراسات، ١٤ سبتمبر ٢٠١٤، شوهد بتاريخ : ٢٠٢٤/٤/١٢ م، متاح على الرابط الالكتروني : https://studies.aljazeera.net/enlnode/3744 .

٢٣- نقلاً عن : رانج علاء الدين، " هل لايزال بمقدور الولايات المتحدة الامريكية الاعتماد على رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي ؟ "، الجمعة ١٩ يناير ٢٠١٧م، شوهد بتاريخ : ٢٠٢٢/٢/٢٨م، متاح على الرابط الالكتروني : https://www.Brooking.edu/blog/order-from chaos/2018/01/19 .

٢٤- لتفاصيل اكثر عن ابرز التحديات التي واجهت حكومة حيدر العبادي يرجى مراجعة : د. احمد عبد الامير الانباري، حكومة الدكتور حيدر العبادي : تحديات الاصلاح والفرص المتاحة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٦٩)، ٢٠١٧م، ص ٦٥ – ٨٢ ؛ كذلك ينظر : حارث حسن، مصدر سبق ذكره ؛ وكذلك : رانج علاء الدين، مصدر سبق ذكره .

٢٥- احسان الشمري، السياسة الخارجية العراقية ... التوازن الهش، مصدر سبق ذكره .

٢٦- المصدر السابق .

٢٧- اركان ابراهيم عدوان، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩ – ١١١ .

٢٨- اياد العنبر، العراق ... الى اين تتجه بوصلة السياسة الخارجية ؟، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٢م، شوهد بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٦م، متاح على الرابط الالكتروني : https://www.alhurra.com.

٢٩- ولمعرفة تفاصيل ادق بخصوص تاريخ العلاقات العراقية – الخليجية . ينظر : ميثاق خير الله جلود، مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي، دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد (٧)، ٢٠١١م، ص ٣٤ – ٤٠ .

٣٠- المصدر السابق، نفس الصفحة .

٣١- سراج مهند منير، العراق والمنظومة الامنية في الخليج العربي، مجلة آكليل للدراسات الانسانية، العدد (١٤)، ٢٠٢٣م، ص ١١٨٤ – ١١٨٥ ؛ كذلك ينظر : نقلاً عن : عبد الكريم صالح المحسن، مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العلاقات العراقية – الخليجية، الحوار المتمدن، العدد (٣٤٢٦)، ٢٠١١/٧/١٤، شوهد بتاريخ : ٢٠١٨/٩/٨، متاح على الرابط الالكتروني : https://www.alhewar.org/debat/show.ar.

٣٢- حسين عبد الحسن مويح اللامي، آثر المتغير الامني على مستقبل العلاقات العراقية – الخليجية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (٥٤)، ٢٠١٨م، ص ٦٥ .

٣٣- ميثاق خير الله جلود، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢ .

٣٤- احمد مشعان نجم، المتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية – الخليجية بعد عام ٢٠٠٣م وآفاقها المستقبلية، بحث مقدم الى مؤتمر : مستقبل التعاون الخليجي وتأثيره على الامن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠١٩م، ص

٣٨ ؛ ولمعرفة تفاصيل ادق عن مواقف دول الخليج العربي وسياستهم تجاه العراق . ينظر : ميثاق خير الله جلود، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤ – ٥٠. .

٣٥- فراس صالح خضر ومثنى فائق مرعي، " التوجه الخليجي الراهن ازاء العراق : دراسة في الطبيعة والمتغيرات "، شبكة نبأ المعلوماتية، ٢٠١٨/١/٢٨، شوهد بتاريخ : ٢٠٢٤/٤/٢٦م، متاح على الرابط الالكتروني : https://annabaa.org/arabic/studies/14034.

٣٦- حسين عبد الحسن مويح اللامي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠ .

٣٧- نقلاً عن : قمة مجلس التعاون الخليجي في الرياض، صحيفة الشرق الاوسط، ٢٠١١/١٢/٢٠، صحيفة الزمان، ٢٠١١/١٢/١٨ .

٣٨- حسين عبد الحسن مويع اللامي، مصدر سبق ذكره، ص ٧١ .

٣٩- حسين عليوي عيشون وفاطمة نعمة راهي، مستقبل السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات التي تواجه الاداء السياسي الخارجي، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، المجلد (١٨)، العدد (٦٨)، ٢٠٢٣م، ص ١٣٦ .

٤٠- مفيد كاصد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠١٤، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية، الجامعة المستنصرية، المجلد (١٦)، العدد (٦٦)، ٢٠١٩م، ص ٧ .

٤١- اركان ابراهيم عدوان، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥-١٠٦ ؛ علي فارس حميد وقحطان حسين،" الدبلوماسية العراقية وتحديات الامن الوطني في حكومة حيدر العبادي " مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد (٢٨)، ٢٠١٦م، ص ٦٧١-٦٧٢ .

٤٢- نقلاً عن : زيارة وزير خارجية دولة الامارات الشيخ عبد الله بن زايد ال نهيان الى بغداد، صحيفة الشرق الاوسط، ٢٠١٤\١١\١٩م .

٤٣- ينظر : " المجلس التنسيقي العراقي- السعودي المشترك "، http\\www.alghadpress.com .

*((المجلس التنسيقي المشترك)) :جاء هذا المجلس كخطوة جديدة في العلاقات مابين العراق والسعودية في ٢٢ تشرين الاول والذي اكد على توسيع التعاون في الجانب (الامني) من خلال مذكرة تفاهم للتعاون الامني بين البلدين، اذ تضمن بعض بنودها : منع وقوع الجرائم مثل جرائم

المخدرات، التهريب، وتهريب الاسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الكيميائية القابلة للاشتعال ...وكذلك تزوير العملة وتزوير جوازات السفر والجرائم الاقتصادية والثقافية، وايضاً منع الخطابات والانشطة التي تشجع على الارهاب والتطرف، ومكافحة تمويل الارهاب وغيرها من الجرائم الاخرى . ينظر : مفيد كاصد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١١-١٢ .

٤٤- عمار احمد رشيد، مصدر سبق، ذكره، ص ٥٣٨ ؛ ولتفاصيل اكثر عن الزيارات في عام ٢٠١٧، يرجى مراجعة : محمد كريم كاظم وزينب رسول حبيب، تأثير الزيارات الثنائية العراقية – الخليجية على الامن الاقليمي، مجلة اشراقات تنموية، العدد (٣٣)، ٢٠٢٣م .

٤٥- حسين عبد الحسن مويح اللامي، مصدر سبق ذكره، ص ٨١ .

٤٦- يبدو ان الاندفاع الكويتي لأحتضان مؤتمر اعمار العراق لم يأت من فراغ، لأن الكويت تدرك انه لولا صمود العراق بوجه تنظيم داعش الارهابي الذي كان يطمع في ضم الكويت، والسعودية في خريطته الافتراضية التي اعلنها بعد احتلال الموصل في حزيران ٢٠١٤، ومن ثم العمل على السيطرة على نصف دول الخليج العربي لاجقاً ليس عبر الاحتلال العسكري، لكن عن طريق قيام ذلك التنظيم الارهابي بعدة عمليات ارهابية داخل دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم الاجهاز على مرتكزات الامن الخليجي، لتغيرت موازين القوى الجيوسياسية، والجيوستراتيجية لصالح ذلك التنظيم الارهابي . ينظر: المصدر السابق، نفس الصفحة .

٤٧- مفيد كاصد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢ .

٤٨- اسامة مهدي، "العراق والبحرين لمواجهة الاستقطاب الطائفي في المنطقة "، مقالة منشورة بتاريخ ١١ اغسطس ٢٠١٧، شوهدت بتاريخ ١٥ مايو ٢٠٢٤م، متوفرة على الرابط الالكتروني : http://elaph.com\web\news\2017\8\1162466.html

٤٩- فراس صالح خضر ومثنى فائق مرعي، "التوجه الخليجي الراهن ازاء العراق : دراسة في الطبيعة والمتغيرات "، مصدر سبق ذكره .

قائمة المصادر:

اولاً : البحوث والدراسات :

١- صباح نعاس شنافة، استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جامعة بغداد، العدد (٥١)، ٢٠١٢م.

٢- نور قيس عبود، تأثير البعد الخارجي على هشاشة الدولة في العالم النامي، دراسة حالة العراق بعد العام ٢٠١٤، المجلة العراقية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، السنة الرابعة، العدد (٨)، ٢٠٢٣م .

٣- سليم كاطع علي، تحديات وآليات تعزيز الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٤، مجلة حمورابي للدراسات، بغداد، السنة التاسعة، ٢٠٢١م .

٤- عمار احمد رشيد، تأثير البعد الامني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤ : تنظيم داعش انموذجاً، مجلة المعهد، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العدد (٨)، ٢٠٢٢م .

٥- اسامة مرتضى باقر السعيدي، البوصلة العراقية الوطنية لمرحلة مابعد "داعش "، المجلة العراقية للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد الثالث،٢٠٢٠م .

٦- صباح صاحب العريض، المتغيرات المؤثرة في القرار الاستراتيجي للامن الوطني العراقي، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد (٥٩)، ٢٠٢٠م .

٧- خلود محمد خميس، " السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠٠٣ "، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٤٤)، ٢٠١٠م .

٨- اركان ابراهيم عدوان، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١١ بين التطرف والاعتدال، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، ٢٠٢٢م .

٩- علي فارس حمد وقحطان حسين طاهر، الدبلوماسية العراقية وتحديات الامن الوطني في حكومة حيدر العبادي، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، بابل، العدد (٢٨)، ٢٠١٦م .

١٠- احمد عبد الامير الانباري، حكومة الدكتور حيدر العبادي : تحديات الاصلاح والفرص المتاحة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (٦٩)، ٢٠١٧م .

١١- ميثاق خير الله جلود، مستقبل علاقات العراق بدول الخليج في المجال السياسي، دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد (٧)، ٢٠١١م .

١٢- سراج مهند منير، العراق والمنظومة الامنية في الخليج العربي، مجلة آكليل للدراسات الانسانية، العدد (١٤)، ٢٠٢٣م .

١٣- حسين عبد الحسن مويح اللامي، آثر المتغير الامني على مستقبل العلاقات العراقية – الخليجية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (٥٤)، ٢٠١٨م .

١٤- احمد مشعان نجم، المتغيرات المؤثرة في العلاقات العراقية – الخليجية بعد عام ٢٠٠٣م وآفاقها المستقبلية، بحث مقدم الى مؤتمر : مستقبل التعاون الخليجي وتأثيره على الامن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، ٢٠١٩م .

١٥- قمة مجلس التعاون الخليجي في الرياض، صحيفة الشرق الاوسط، ٢٠١١/١٢/٢٠، صحيفة الزمان، ٢٠١١/١٢/١٨ .

١٦- حسين عليوي عيشون وفاطمة نعمة راهي، مستقبل السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات التي تواجه الاداء السياسي الخارجي، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، المجلد (١٨)، العدد (٦٨)، ٢٠٢٣م .

١٧- مفيد كاصد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠١٤، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية، الجامعة المستنصرية، المجلد (١٦)، العدد (٦٦)، ٢٠١٩م .

١٨- علي فارس حميد وقحطان حسين،" الدبلوماسية العراقية وتحديات الامن الوطني في حكومة حيدر العبادي " مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد (٢٨)، ٢٠١٦م .

١٩- زيارة وزير خارجية دولة الامارات الشيخ عبد الله بن زايد ال نهيان الى بغداد، صحيفة الشرق الاوسط، ٢٠١٤\١١\١٩م .

٢٠- محمد كريم كاظم وزينب رسول حبيب، تأثير الزيارات الثنائية العراقية – الخليجية على الامن الاقليمي، مجلة اشراقات تنموية، العدد (٣٣)، ٢٠٢٣م .

ثانياً : الشبكة المعلوماتية (الانترنت) :

١- احسان الشمري، السياسة الخارجية العراقية ... التوازن الهش، المسلة، بغداد، ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، شوهد بتاريخ ٢٠٢٤/٤/١٤، متاح على الرابط الالكتروني : https:\\almasalah.com.

٢- جوزيف اس . تي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة : د. محمد توفيق البحيري، متاح على الموقع الالكتروني : www.annabaa.org

٣- حارث حسن " حكومة العبادي : ترميم البيت الداخلي وتوسيع الشراكة الخارجية "، مركز الجزيرة للدراسات، ١٤ سبتمبر ٢٠١٤، شوهد بتاريخ : ٢٠٢٤/٤/١٢ م، متاح على الرابط الالكتروني : https://studies.aljazeera.net/enlnode/3744 .

٤- رانج علاء الدين، " هل لايزال بمقدور الولايات المتحدة الامريكية الاعتماد على رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي ؟ "، الجمعة ١٩ يناير ٢٠١٧م، شوهد بتاريخ :

٢٠٢٢/٢/٢٨م، متاح على الرابط الالكتروني : https://www.Brooking.edu/blog/order-from chaos/2018/01/19 .

٥- اياد العنبر، العراق ... الى اين تتجه بوصلة السياسة الخارجية ؟، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٢م، شوهد بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٦م، متاح على الرابط الالكتروني : https://www.alhurra.com.

٦- عبد الكريم صالح المحسن، مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العلاقات العراقية – الخليجية، الحوار المتمدن، العدد (٣٤٢٦)، ٢٠١١/٧/١٤، شوهد بتاريخ : ٢٠١٨/٩/٨، متاح على الرابط الالكتروني : https://www.alhewar.org/debat/show.ar .

٧- فراس صالح خضر ومثنى فائق مرعي، " التوجه الخليجي الراهن ازاء العراق : دراسة في الطبيعة والمتغيرات "، شبكة نبأ المعلوماتية، ٢٠١٨/١/٢٨، شوهد بتاريخ : ٢٠٢٤/٤/٢٦م، متاح على الرابط الالكتروني : https://annabaa.org/arabic/studies/14034.

٨- ينظر : " المجلس التنسيقي العراقي- السعودي المشترك "، http\\www.alghadpress.com .

٩- اسامة مهدي، "العراق والبحرين لمواجهة الاستقطاب الطائفي في المنطقة "، مقالة منشورة بتاريخ ١١ اغسطس ٢٠١٧، شوهدت بتاريخ ١٥ مايو ٢٠٢٤م، متوفرة على الرابط الالكتروني : http://elaph.com\web\news\2017\8\1162466.html